محليات

الذهب مانع للزواج في السويداء!!

| السويداء - عبير صيموعة

غلاء الذهب وارتفاع أسعاره الجنونية دفعا الكثيرين من الشباب والشابات إلى التوجه إلى محال الفضة حتى لإن البعض منهم من قرر الزواج فكر كثيراً باقتناء الفضة بدلاً من المصاغ الذهبي ولو كان بأعداد قليلة بينما فضل البعض تأجيل شراء الذهب عند الإقدام على خطوة الخطبة والزواج وتسجيل قيمته في عقد الزواج شأنه شأن المهر ومؤخر الزواج ومنهم من أقصى فكرة الزواج أصلاً نظراً لارتفاع التكاليف بداية من الذهب وانتهاءً بحفل الزواج.

ولفت صاحب أحد محال الإكسسوار والذهب التقليدي لجوء بعض الشباب والشابات إلى اقتناء الذهب المقلد بدلاً من الذهب الحقيقي في حفلات الخطبة والزواج نظراً لأهمية تلبيس الذهب اجتماعياً في المحافظة بينما يؤكد صاحب أحد محال الصاغة وليد العسراوي أن بعض الشبان المقبلين على مشروع الزواج اكتفوا بخاتم الخطبة والحابس فقط حيث تجاوزت أسعارها ١٥٠-٢٠٠ ألف مع الإشارة إلى انخفاض حركة البيع والشراء على حد سواء.

بدوره أشار نقيب الصاغة في السويداء فوزي اشتي إلى أن حركة الشراء باتت شبه معدومة نظراً للارتفاع الجنوني لأسعار الذهب واكتفاء الشبان بتسجيل قيمة الذهب في عقد الزواج حتى إشعار آخر أو شراء محابس الخطبة والزواج من الفضة لتسهيل الأمور وخاصة مع الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد والتي دفعت كثيراً من الشبان إلى العزوف عن مشروع الزواج والبحث عن مصدر رزقهم عن طريق السفر.

هذا وكان لارتفاع أسعار الذهب الأثر الإيجابي في أسواق الفضة التي شهدت إقبالاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة وفي زيارة لمعرض الشرقيات المتخصص في تجارة الفضة في السويداء أكد صاحب المعرض الإقبال الواضح على المعدن مع الأحجار الكريمة من الرجال والنساء، موضحاً أن سوق الفضة يشهد نشاطاً أكبر وزيادة في العرض والطلب هذه الأيام ليبقى للقطعة التقليدية حضور وللجديد المعتق والمطعم بالأحجار الكريمة وجود وظهور لافتاً إلى أن سوق الفضة بقي متفاعلاً فضلاً عن أن المحافظة تشهد اهتمام كبار السن من الرجال والشباب بـ«المسابح» من سلاسل فضية بالكامل والمزينة بقطع جميلة التصميم، إلى جانب المسابح المطعمة حباتها بالفضة مع حجر «اليسر» و«العاج» وأنواع مختلفة يتفاخر بها الرجال ممن يستطيعون اقتناءها لكونها قطعاً نادرة وثمينة.

منشآت تتهرب من رسم الإنفاق الاستهلاكي ودراسة لمضاعفة الغرامات

اقتراح إدخال المقاهي تحت مظلة رسم الإنفاق.. واستثناء محال السندويش الشعبية

| فادي بك الشريف

كشف معاون وزير السياحة محمد رامي مرتيني في حديث خاص لـ«الوطن» عن أنه تم الاقتراح على وزارة المالية توحيد رسم الإنفاق الاستهلاكي وإدخال المقاهي تحت مظلة رسم الإنفاق لتحقيق العدالة الضريبية على أن يتم تصنيفها وتسديد الرسوم المترتبة وهذا حق للخزينة، مؤكداً في سياقه أنه تم اقتراح استثناء محال السندويش الشعبية وعدم تشميلها برسم الإنفاق وإبقاء الرسم لمحلات الوجبات السريعة وتمييزها بسعر أعلى وهامش ربح.

وبين مرتيني أن هذه المقترحات سيتم طرحها أيضاً في المجلس الأعلى للسياحة، معتبراً أن المقاهي هي «خدمات سياحية وهناك ضرورة لتصنيفها ضمن معايير وزارة السياحة، كما أن أسعار المقاهي حالياً «سياحية» مشيراً إلى أن التقيد برسم الإنفاق الاستهلاكي هو حق للخزينة.

ولفت معاون الوزير إلى أن بعض المنشآت ما زالت تتهرب من الالتزام برسم الإنفاق الاستهلاكي، ذاكراً أن هناك بعض الاتفاقات المرحلية مع المنشآت لتقديم رقم الدخل واحتساب الإنفاق الاستهلاكي برقم مقطوع وهذا الأمر يقونن لاحقاً وهو اتفاق رضائي بين المالية والمنشآت وليس إلزامياً، بما يتضمن تقدير رقم الأعمال حسب عدد الكراسي.

وأكد مرتيني أن المنشأة ملزمة بتقديم دفاترها والكشف عن فواتيرها والمترتبة عليها من رسم الانفاق الاستهلاكي، مبيناً أن هناك دراسة تعديلات جديدة للقوانين لمضاعفة الغرامات الواجبة على عدم الالتزام بتسديد الرسم، وهذا الأمر قيد الدراسة.

وقال مرتيني إن الجولات الرقابية على المنشآت مستمرة، ولا تهاون فيما يتعلق بصحة المواطن والتقيد بالنظافة أو الشروط الصحية مع اتخاذ العقوبات والإجراءات اللازمة بحق المخالفين مضيفاً إن الأسعار التي تم تعديلها مؤخراً كانت معقولة، وهناك تكاليف كبيرة وتأثير لارتفاع أسعار حوامل الطاقة وتغير سعر الصرف، وانقطاعات الكهرباء وحاجة المنشآت للوقود والمحروقات بشكل كبير، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، مشيراً إلى أنه تم وضع هامش ربح معقول بين ١٥-٢٥٪.

> مرتيني لـ«الوطن»: مشاريع متوقفة نسبة تنفيذها ٨٠٪ وملتقى للمشاريع الخاصة بدمشق

وبين معاون وزير السياحة أنه يتم التحضير لملتقى المشاريع الخاصة (للقطاع الخاص) ولاسيما أن هناك بعض المشاريع متوقفة لأسباب تمويلية أو مرتبطة بالظروف، وصلت فيها نسبة الإنجاز لـ٨٠٪ ما يتطلب دراسة وضعها ومنها أيضاً وصل إلى نسبة تنفيذ ٥٠٪ وهي في مناطق آمنة، ومن الممكن أن تعود للخدمة إذا تمت معالجة وضعها.

وأكد مرتيني أن بعض المشاريع متوقفة لأسباب مالية وتخوف البعض من استكمال المشروع ضمن الظروف، ذاكراً أنه سيتم خلال الملتقى طرح صيغ الاستثمار المختلفة من تملك وشراء أسهم أو التشاركية أو الاستثمار لأجل، مع الإشارة إلى دراسة الأضابير من النواحي القانونية والجدوى الاقتصادية واستكمال الوثائق.

وأضاف: لاحظنا خلال العامين الماضيين تركز الاستثمار على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من كافتيريات ومطاعم ومقاه وأندية وهذا الأمر أخذناه بعين الاعتبار، مؤكداً أنه يتم التحضير قريباً لإقامة معرض فرص العمل بمشاركة القطاع الخاص وكلية السياحة ومراكز التدريب السياحي واتحاد غرف السياحة، على أن تعرض الشركات والمؤسسات ومكاتب السياحة والفنادق.. الخ، حاجتها من فرص العمل بما يخلق رابطاً مباشراً بين سوق العمل والباحثين عن فرصة، ولاسيما أن الأزمة أدت لخروج عدد من المنشآت من الخدمة وخسرت الكثير من العائلات فرص عملها نتيجة الظروف.

شباب يدمنون تعاطي الأدوية النفسية والمخدرة في درعا

| درعا- الوطن

القلق من المستقبل المجهول ضمن الظروف الراهنة شكل لدى شريحة واسعة من الشباب حالة من الإحباط واليأس، ودفع بعضهم إلى اللجوء لطب الأدوية المهدئة والنفسية، وفي ظاهرة خطرة جداً، حيث إن تناول هذه الأدوية التي تحتوي على مواد مخدرة ومسكنة للألم المركزي وتشعر متناولها بالنشوة والارتخاء والراحة في النفس لفترة محدودة تدفع الشباب إلى أن يكرر تناولها إلى درجة إدمان تعاطيها بشكل مستمر، وهو ما بات يحدث بالفعل، وقد أشار العديد من الأطباء والآباء في مناسبات مختلفة في محافظة درعا إلى ضرورة محاصرة هذه الظاهرة ومنع اتساعها لما لذلك من أضرار صحية جسيمة على المتعاطي وأضرار اجتماعية بالغة على المحيط، عبر منع الصيدليات من بيع مثل هذه الأدوية بشكل عشوائي من دون وصفات طبية نظامية وتوثيق الحالات المصروف لها الدواء، وبهذا الشأن أوضح الدكتور عبد الرحيم كيوان رئيس فرع نقابة الصيادلة في درعا أن هناك تشديداً حازماً على الصيدليات من النقابة، إذ لا يجوز بيع أي دواء نفسي أو مهدئ إلا بموجب وصفة طبية نظامية، وتقوم النقابة بتوزيع دفاتر المستحضرات النفسية المخصصة للبيع والشراء إلى كل الصيادلة ليتم عليها تسجيل الأدوية المستجرة من المستودعات وكمياتها بموجب أختام رسمية وكذلك تدوين أسماء المرضى ومعلومات هوياتهم الشخصية ونوع الدواء المصروف لهم والكمية للإسهام في ضبط صرف هذه الأدوية لمحتاجيها الفعليين، إلا أن المشكلة تتبدّى في غياب الرقابة والضبط عن الصيدليات الواقعة خارج السيطرة، حيث لا يوجد في الأماكن الآمنة سوى ٩١ صيدلية تجري متابعة عملها من أصل ٧١٧ صيدلية مسجلة لدى النقابة، وبالتالي فإن أغلب المخالفات بهذا الشأن تحدث في صيدليات المناطق الساخنة، وبطلب إيضاح إجراءات مديرية صحة درعا ذكر الدكتور بلال الفالوجي رئيس دائرة الرقابة لدوائية فيها أنه ترد كتب من وزارة الصحة تبين مقدار كميات لأدوية النفسية والمخدرة المبيعة من المعامل إلى مستودعات الأدوية في درعا، وتطلب فيها إجراء جولات على تلك المستودعات للتدقيق في دفاترها النفسية لمعرفة الكميات الموجودة لديها والكميات التي تم بيعها للصيدليات وتواريخ ذلك وفي حال وجود صيدليات تقوم باستجرار كميات كبيرة من الأدوية النفسية يطلب إلى الدائرة إجراء جولة على تلك الصيدليات للتأكد من أن صرفها يتم وفق أنظمة وقوانين وزارة الصحة وفي حال المخالفة تطبق العقوبات بحقها، وأشار رئيس الدائرة إلى أن بعض المستودعات والصيدليات أخذ يتجنب استقدام مثل تلك الأدوية بسبب المسؤوليات التي تترتب على أي خلل في صرفها.

بالنتيجة وعلى الرغم من كل التعليمات الصارمة في هذا المجال فإن بعض الصيدليات لا تزال تبيع الأدوية النفسية والمخدرة من دون توثيق دقيق أو كامل على الدفاتر المخصصة لها، والسبب حسب بعض المتابعين الضغوط التي قد يتعرض لها الصيدلي من بعض الأشخاص أو لتقاضي سعر مضاعف من طالبيها الذين لا يدققون على السعر كثيراً في مقابل الحصول على الدواء وإشباع إدمانهم عليها.

الجمارك تصادر أغنام «راعية غنم»!!

| طرطوس - الوطن

المشكلة التي بين أيدينا لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة فهي متعددة الوجوه والأشكال ولذلك لا بأس من التروي للوصول إلى ما يشبه القناعات بأن غاية القوانين التي تسن هي مصلحة الوطن والمواطن أولاً وأخيراً.. وتطبيقها هو الغاية والهدف.. ولكن ألا يفترض بنا عدم التسرع لتبيان الحقائق قبل إصدار الأحكام النهائية التي قد لا يمكن الرجوع عنها فماذا لو تبين لنا أنها كانت خاطئة وأننا تسرعنا بتنفيذها!!

ملخص الحكاية امرأة مهجرة تعتاش على قطيع صغير من الأغنام مع عائلتها في منطقة حدودية ومن الطبيعي أن تتهم بمحاولة تهريب قطيعها ولكن أليس من الطبيعي ألا يكون الأمر كذلك؟ تعالوا لنرى..

تقول السيدة فوزة حوران المحمد في شكواها لنا: أنا من أهالي وسكان قرية العوجة بحماه لكني مهجرة ومقيمة في قرية تل السنون بطرطوس.. أملك ٥٠ رأس غنم وأقوم بتربيتها لكي أعيش من منتوجاتهم وأعيل عائلة مؤلفة من ٨ أشخاص معاقين (صم وبكم) وصغار السن وأنني مهجرة من محافظة حماه والآن أعيش أنا وعائلتي في قرية تل سنون بمحافظة طرطوس.

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥ قامت دورية الجمارك بمصادرة أغنامي بحجة أرض محرمة ومنطقة حدودية.. وحين مصادرة الدورية ترجيتهم لكي يتركوا لي الأغنام التي أعتاش منها ولكن من دون جدوى علماً أنهم قد صادروا بعضها وتمت المصالحة عليها بمبلغ ٢٠٠ ألف ليرة هكذا أخبرتني أم فراس جارتي صاحبة الأغنام التي تمت المصالحة عليها.. وحينها وبنفس الساعة حضرت إلى مديرية جمارك طرطوس كي نستعيد الأغنام المصادرة وقد وعدني بالمصالحة عليها يوم الأحد ٢٠١٦/٢/٢٨ لكني فوجئت بأنهم قد باعوا الأغنام المصادرة مني علماً أنني أشتري لهم العلف من الوحدة الإرشادية ويشرف على الأغنام في المركز الزراعي الدكتور البيطري محمد الحايك وأنا مستأجرة لهم أرضاً زراعية كي أرعى هذا القطيع الذي هو باب رزقي لذلك أرجو المساعدة والإنصاف.

وفي رده على الشكوى يقول رئيس الضابطة في جمارك طرطوس العميد سعيد صبيح: جواباً لحاشيتكم المسطرة على شكوى المواطنة فوزة المحمد المقدمة من قبلها إلى مكتبكم بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥ تمت مصادرة كمية من الأغنام من مفرزة جمارك الحسنة وهي ضمن النطاق الجمركي ولم يكن مع راعي هذه الأغنام أي مستند رسمي أو بيان رعي يخوله بالتجول والرعي ضمن النطاق الجمركي وقد تمت مصادرة هذه الأغنام عملاً بمذكرة الإدارة رقم /٦٢٠٨/ت/٢٠١١ تاريخ ٢٠١٢/٤/٢٨ والتي تنص على أنه يعتبر نقل البضاعة «الأبقار والأغنام والماعز المقنوية والتجارية» وغيرها من البضائع الخاضعة لأحكام النطاق الجمركي أو حيازتها أو التجول بها داخل النطاق الجمركي بشكل غير نظامي مخالفة استيراد أو تصدير تهريباً وتستحق عليها غرامة مقدارها من ثلاثة أمثال القيمة والرسوم إلى أربعة أمثال القيمة والرسوم معاً على البضائع الممنوعة أو المحصورة أو المقيدة وإجراء التسوية لدى مكتب القطع بغرامة مقدارها ٣٥٪ من قيمة البضاعة.. كما ورد في مطلع القسم السادس من دليل التسويات الذي يعتبر نقل وحيازة البضائع الخاضعة لضابطة النطاق الجمركي من دون مستند نظامي بمنزلة الاستيراد أو التصدير تهريباً وتفرض على هذه المخالفة الغرامة الجمركية المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون الجمارك.. كما ورد في المادة ٢٧٨ من قانون الجمارك في الفقرة الرابعة عشرة منه (يعتبر تهريباً في معرض تطبيق هذا القانون نقل وحيازة البضائع الخاضعة لضابطة النطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستند نظامي)..».

أخيراً

الجواب لا يتضمن إذا كان بيع الخراف قد تم أم لا ولكن ألم يكن الأجدى تأجيل البيع فربما كان ذلك أفضل من قطع رزق هذه العائلة.. فتهمة التهريب فضفاضة عليها وهي كانت مستعدة للمصالحة على خرافها.. والمشكلة الأكبر أن القضية لم تنته هنا (فوق الموتة عصّة قبر) فالذي ينتظرها ملف جمركي (التصدير تهريباً كما قيل لنا من البعض) وعليها أن تدفع الغرامات الكبيرة وهذا كله ظلم بظلم فهي كانت تمارس الرعي ضمن مزرعة وتحصل على العلف من الإرشادية والجمعية الفلاحية والكل يدرك ذلك ولم تكن الأغنام محملة على الشاحنات أو قريبة من الحدود وبالتالي نتمنى من إدارة الجمارك إعادة الأغنام إلى صاحبتها واعتبار القضية رعياً (دون إذن) وخاصة أن كل المنطقة تشهد بأنها لا تقوم إلا بالرعي.

بناء حكومي عمره ٧٧ سنة آيل للسقوط!!

| السويداء – الوطن

عدم قيام مديرية تربية السويداء بتأمين البديل من بناء دائرة الصحة المدرسية في السويداء الذي تجاوز عمره البنائي ٧٧ سنة خلق الكثير من الإشكاليات والصعوبات للعاملين ضمنه كما أثر سلباً في المراجعين للصحة المدرسية وخاصة العيادة النسائية نظراً لأن جميع المراجعات لتلك العيادة من الحوامل اللواتي يصطدمن بداية بالدرج المتداعي في المبنى الذي يحتاج إلى لاعب رياضي لتجاوزه ويؤكد العاملون هناك أن أسوأ المناظر والمشاكل التي تعاني منها دائرة الصحة المدرسية مشكلة مياه الصرف الصحي المتسربة إلى باحة الدائرة التي شكلت بؤرة للتلوث مع تزايد مخاطرها مع قدوم فصل الصيف علماً أن الدائرة قامت بمخاطبة مديرية تربية السويداء بالعديد من الكتب للعمل على إصلاح الخط المتآكل وحتى تاريخه ما زال الحال على ما هو عليه إضافة إلى ذلك وبحسب العاملين هناك قدم المبنى الذي لم يعد يصلح للعمل جراء تهالكه وتصدعه فضلاً عن تسرب المياه من سطح المبنى إلى الغرف وجميع التجهيزات ضمنها.

كما يؤكد العاملون هناك عدم قدرتهم على تخديم المراجعين طبياً وصحياً وعلاجياً لعدم توافر مولدة كهربائية نظراً لانقطاع التيار الكهربائي الطويل ما يدفع المراجعين إلى العودة من حيث أتوا وهذا ما انعكس سلباً على عمل العيادة السنية والعينية والنسائية.

ولعل المضحك المبكي في الدائرة قيام الموظفين بإغلاق الأبواب جميعها بشريط معدني لعدم وجود أقفال لتلك الأبواب علماً أن تلك الغرف تحتوي تجهيزات بملايين الليرات عدا ذلك فقد شكا العاملون من عدم وجود غرف كافية لاستيعاب الكادر الموجود ضمن الدائرة ما دفع الجميع إلى العمل في غرفة واحدة حيث طالب الكادر هناك مديرية التربية بضرورة إيجاد البديل مباشرة وخاصة مع تعذر تأهيله أو إعادة ترميمه.

بدوره مدير التربية في السويداء هيثم نعيم أكد أن البناء الحالي قديم جداً ولا يوجد بديل منه داخل مدينة السويداء علماً أنه جرى سابقاً دراسة إمكانية الانتقال إلى بناء آخر حسب الإمكانيات المتاحة إلا أن البناء الآخر غير متوافر حالياً موضحاً أنه بالنسبة لانقطاع التيار الكهربائي فقد قامت مديرية التربية بشراء مولدة للدائرة وهي موجودة فعلياً هناك إلا أن عدم توافر مادة المازوت بالكميات المطلوبة حال دون استثمارها أما ما يتعلق بمشكلة مياه الصرف الصحي فالخط الموجود قديم ويمر بالعديد من العقارات الأمر الذي أدى استبداله إلى عمل كبير وتكاليف أكبر علماً أن المديرية قامت بمخاطبة مجلس مدينة السويداء لإصلاح الضرر وما زلنا ننتظر الوفاء بالوعد.

كلام رسمي جداً

محافظة دمشق: بعض الحرفيين لم يلتزموا بالأماكن المخصصة لهم

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» الموقر

جواباً لما نشرته صحيفتكم بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ بعنوان «دباس: عدة جهات تلاحق التاجر بقصد الرشوة والابتزاز وإلغاء مديريات «التموين» يضبط السوق أكثر» نبين لكم ما يلي:

قامت محافظة دمشق بتجهيز بعض المساحات الفارغة في منطقة حوش بلاس الصناعية من أجل تأمين أماكن مناسبة للورش الصناعية المنتشرة ضمن مناطق وأحياء مدينة دمشق (التي تم إزالتها وترحيلها مؤخراً) حيث تم ترحيل الأنقاض وإزالة الإشغالات الموجودة وتزفيت المساحات الترابية بشكل منظم بواقع (٤×٤)م لجميع الحرفيين (شاغلي أرصفة مدينة دمشق والمتضررة محلاتهم) لوضع عددهم الصناعية وتجهيزاتهم ضمنها مع إمكانية الاستفادة وإشغال المساحة الإضافية أمام هذه التقسيمات كيفما أراد الحرفي ومن دون مقابل.

كما قام الحرفيون الذين استلموا قطع الأرض بحسب أرقام تسلسلية بإنشاء «بواري» ووضع شوادر ووضع صناديق حديدية مثبتة بالأرض تحوي العدد اللازمة لكل حرفة وتم تأمين دورات مياه عامة للحرفيين العائدين.

ويتعذر وضع مركز توزيع للمحروقات في منطقة حوش بلاس لتوزيع المحروقات للإخوة الحرفيين استناداً إلى القرار رقم /٣٨/م.و تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩ الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء.

إن ما قامت به محافظة دمشق من أعمال وإجراءات ومعالجات تصب بمصلحة الحرفي أياً كانت حرفته حيث تم تأمين كل ما يلزم من أجل الاستمرارية بعمله، إلا أن بعض الحرفيين لم يلتزموا بالأماكن المخصصة لهم وبعضهم غادر المكان ولم يلتزموا بنقل فعالياتهم إلى منطقة حوش بلاس.

محافظ دمشق

بالتفويض مدير الصحافة والثقافة والإعلام - ريم العبدو

تسع مجموعات من قطار «ترين سيت» جاهزة

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢ ضمن صفحة «محليات» مقالة للصحفي محمود الصالح التي عرض من خلالها مطالب نقابة عمال السكك الحديدية بدمشق فإننا نبين الآتي:

تمتلك المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية أسطولاً ضخماً من الأدوات المحركة والمتحركة من مختلف الأصناف (عربات – شاحنات – قاطرات – صهاريج – مجموعات قطارات نقل الركاب «ترين سيت» – روافع سككية – آليات سككية تخصصية» حيث يبلغ عدد هذه الأدوات التي هي في حالة جاهزية للاستثمار ٢٤١٦ بالإضافة إلى تسع مجموعات من قطارات الـ«ترين سيت» في حالة جاهزية أيضاً أما الأدوات التي طالتها يد الإرهاب والتخريب فيبلغ مجموعها ٨٠٨ من مختلف الأصناف.

أما فيما يخص تفويض مديري الفروع فقد أصدرت إدارة المؤسسة العديد من القرارات التي تم بموجبها تفويض مديري الفروع بالتوقيع نيابة عن المدير العام.

وبالنسبة لموضوع النقل أو التكليف أو الندب فإنه يتم بناء على ضرورة المصلحة العامة مع مراعاة وضع العامل ما أمكن علماً بأن الندب لا يتم إلا بعد تنظيم محضر لجنة الندب حيث يوقع على محضر الندب ممثل التنظيم النقابي عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٤٣) من القانون الأساسي للعاملين رقم (٥٠) لعام ٢٠٠٤.

كما تم التعاقد حالياً مع طبيب عيادته قريبة من محطة السبينة وهذا يسهل على العاملين وعائلاتهم المعالجة أثناء الدوام الرسمي وخارجه في عيادته الخاصة.

كما بدأت المؤسسة بتسجيل الأضابير الخاصة بالعاملين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية من خلال تنزيل أرقام حاسوبية خاصة بأضابير العاملين وذلك حتى بداية العام ٢٠١٢ ولكن مع بدء الأحداث الراهنة توقف هذا العمل بسبب مشاكل تعرض لها أرشيف مؤسسة التأمينات الاجتماعية الكائنة في محلة باب جنين.

علماً أن المؤسسة تقوم بإجراء دورات تدريب عملية للكوادر الفنية لديها بشكل مستمر ودائم ولكل الاختصاصات (قاطرات – شاحنات – عربات) في مركزها الأساسي بحلب إضافة إلى مراكزها الأخرى في محافظتي طرطوس واللاذقية وخاصة صيانة وإصلاح قاطرات الديزل وفيما يخص توحيد نسبة التعويضات لطواقم القطار فإنه لا يمكن توحيدها وذلك بسبب اختلاف طبيعة عمل طواقم القطار حيث يجب أن يكون التعويض منسجماً مع المسمى الوظيفي لكل عامل من أفراد الطاقم.

كما نضيف: إن خطة المؤسسة السنوية أو الخمسية أو الاستراتيجية تتضمن المشاريع المعتمدة سابقاً وإن عملية تنفيذها تتعلق بالواقع الأمني لمنطقة المشروع.

المدير العام

الدكتور المهندس نجيب الفارس

الزراعة: إجراءات للحد من الاعتداءات الحراجية بالسويداء

إشارة لما ورد في صحيفتكم الصادرة بالعدد رقم /٢٣٢٤/ تاريخ ٢٠١٦/١/٣١

تحت عنوان: (في السويداء جريمة ترتكب بأحراش السنديان)

نحيطكم علماً:

بأنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات للوقاية والحد من الاعتداءات على الأشجار الحراجية، كتفعيل دور المجتمع المحلي للمشاركة في حماية الثروة الحراجية وتعيين حراس موسميين موثوقين، والعمل على إغلاق الطرق في معظم المواقع الحراجية وترك طرق محددة محروسة، وتركيب بوابات حديدية على مداخل بعض المواقع الحراجية لمنع دخول آليات المخالفين، والتحري عن تجار الحطب ومصادرة المعدات والأحطاب الموجودة في منازلهم وتنظيم الضبوط اللازمة، والتنسيق مع الدفاع الوطني وكتائب البعث في المحافظة لتعيين حراس مسلحين لحماية الثروة الحراجية، وتشكل دوريات صباحية ومسائية من عناصر الضابطة الحراجية، وفرق طوارئ في مديرية الزراعة تستقبل الشكاوى حول الاعتداءات على الرقم ١٨٨، والعمل على نشر الوعي البيئي من خلال إقامة الندوات والمحاضرات الإرشادية وتوزيع مواد إعلامية، والتنسيق مع الجهات المعنية لتوقيف أي آلية محملة بالأحطاب وتسليمها لدائرة الحراج، ومنح رخص خاصة بالخزن والاتجار بالأخشاب الحراجية بحيث يمكن للمواطن شراء حاجته من الأحطاب من هذه المخازن.

وقمنا بتنظيم الضبوط الحراجية بكل المخالفات والاعتداءات، مع العلم بأن أكثر الاعتداءات تمت من مجموعات مسلحة تعرضت للعاملين في حماية الحراج والاعتداء عليهم بالضرب وإطلاق النار ومحاصرة بعض المخافر الحراجية.

مدير المكتب الصحفي

بوزارة الزراعة